محاضرات مقياس اقتصاد سياسي السنة أولى حقوق **أ. حنان شريط**

المحور الثالث: بعض المفاهيم الاقتصادية

سنتناول من خلال هذا المحور بالشرح والتحليل أهم المصطلحات والمفاهيم التي يتضمنها ميدان الاقتصاد السياسي والتي نجملها في ما يلي:

1. الحاجات الاقتصادية والحاجات الإنسانية الأخرى.
2. الموارد الاقتصادية.
3. القوانين الاقتصادية.
4. الإنتاج.
5. النقود.
6. الاستهلاك.

1. الحاجات الاقتصادية والحاجات الإنسانية الأخرى:

يسمى النشاط الإنساني نشاطاً اقتصادياً عندما يكون هدفه الأساسي مقاومة الندرة النسبية للموارد. فكل إنسان له حاجات أو رغبات تتمثل في إحساس بالألم يريد إزالته أو إحساس بالراحة يريد زيادته. وهناك وسائل قادرة على إشباع هذه الحاجات بإيقاف الإحساس بالألم أو عدم الرضا أو جلب الإحساس بالارتياح أو زيادته .وهذه الحاجات الإنسانية حاجات شخصية، فكل فرد هو الذي يقرر دون تدخل من جانب غيره ما إذا كان لديه حاجة يريد إشباعها ومدى هذه الحاجة. فالحاجة الاقتصادية تختلف عن الحاجة الطبيعية وعن الحاجة الاجتماعية وعن الحاجة الأخلاقية.

وتعرف الحاجات الإنسانية بأنها: الشعور بالحرمان من شيء معين مصحوبا بالرغبة في الحصول عليه، وتتميز بأنها قابلة للاشباع والزيادة المستمرة، التطور المستمر، قابلة للتحويل...الخ ، ومن أمثلة الحاجات الإنسانية : ممارسة الرياضة، قراءة صحيفة، الخروج في نزهة...الخ.

أما الحاجة الاقتصادية فهي: رغبة الفرد الشديدة في الحصول على شيئ ما سواء كان هذا الشيء منظور(كسلعة) أم غير منظور كخدمة مثلا، والعمل على تلبيتها أو الحصول عليها والاستعداد لدفع تكلفة الحصول عليها.

- إشباع الحاجات يختلف حسب طبيعة كل منها فبعض الحاجات يتم إشباعها دون بذل جهود كبيرة من قبل الإنسان نظرا لأن وسائل إشباعها متاحة في الطبيعة مثل الهواء، ضوء الشمس، وهناك حاجات ضرورية أخرى لابد من بذل مزيد من الجهد أو المال أو كليهما لإشباعها نظرا لأنها غير متاحة بشكل مباشر.
- فإشباع الحاجة يقتضي القيام بنشاط اقتصادي حتى يتم تلبية وإشباع تلك الحاجات ، التي تنقسم إلى حاجات اقتصادية وحاجات غير اقتصادية والذي يفرق بين النوعين من الحاجات ليس طبيعة الحاجة وإنما وسيلة إشباعها، فإذا كانت وسيلة إشباعها لا تتطلب بذل الجهد أو المال فهو حاجة غير اقتصادية وتسمى مجانية وتوجد في الطبيعة كالهواء وضوء الشمس، أما إذا كانت وسيلة الإشباع غير متوفرة بنفس الغزارة للسلع المجانية وتحتاج إلى بذل الجهد أو المال أو كليهما فتلك حاجة اقتصادية مثل الأكل.
- وتعد الحاجة أساس النشاط الاقتصادي لأنه لا يمكن القيام بأي نشاط اقتصادي ما لم يكن هناك دوافع تحرك الفرد وتلح عليه في السعي لطلب الرزق، ومن هنا يتنوع النشاط الاقتصادي تلبية لتنوع الحاجات الإنسانية.

تنوع الحاجات الاقتصادية:

تنقسم الحاجات الاقتصادية وفق عدة اعتبارات إلى:

- حاجات ضرورية وحاجات كمالية؛
- حاجات فردية وحاجات جماعية؛
- حاجات حاضرة وحاجات مستقبلية.

–فالحاجة الضرورية، هي الحاجة التي تتوقف حياة الفرد على إشباعها كالحاجة إلى الشراب والعلاج والطعام. أما الحاجة الكمالية، فهي تلك التي تزيد من متعه الحياة ولذتها كالتنويع في الملابس مثلا أو ارتداء الأحذية الفاخرة....

–أما الحاجة الفردية، فهي تخص الفرد نفسه ولا تهم غيره أي تلك التي تتصل مباشرة بشخصية الإنسان وحياته الخاصة كالحاجة إلى المأوى وتأسيس المسكن والعلاج عند المرض. أما الحاجة الجماعية، فهي التي تظهر وتتنامى بوجود الأفراد والجماعات مثل الحاجة إلى الأمن والدفاع عن الممتلكات ومكافحة الأمراض وغيرها من الحاجات التي تباشرها الدولة عادة بواسطة أجهزة تمثل الصالح العام.

–أما الحاجة المستقبلية هي تلك المتوقع ظهورها مستقبلاً كما لو قامت الدولة باستصلاح الأراضي وإقامة السدود وذلك بغية إشباع حاجة مستقبلية وهي خلق أو زيادة الرقعة الزراعية اللازمة لإشباع الحاجة إلى الطعام أو إقامة المساكن وغيرها من استخدامات الأرض العديدة. أما الحاجة الحاضرة فهي تلك الإحساس أو الشعور الحال بالألم مثال ذلك استهلاك المزارع ما ينتجه من غلة.

ملاحظة: تبقى التقسيمات السابقة للحاجات والفروق بينها جميعاً نسبية إلى حد بعيد بل ولفظية إلى حد ما نظرا لصعوبة التفريق بينها أحيانا واختلاف النظرة للحاجات من زمان لزمان ومن مكان لأخر.

خصائص الحاجات الاقتصادية:

تتميز الحاجات الاقتصادية بعدة خصائص نذكر منها:

1. قابلية الحاجة للإشباع: أي تكون حاجات واقعية وقابلة للتحقق وليست مستحيلة كالسفر إلى الشمس مثلا.
2. الحاجات غير محدودة: فمجرد إشباع الإنسان لحاجة ما تظهر له حاجة أخرى في سلسلة لا تنتهي وهكذا...
3. نسبية الحاجات: إن الحاجات التي يسعى الإنسان إلى إشباعها اليوم ليست هي التي كانت بالأمس فأهمية الحاجات تتغير بتغير ظروف الزمان والمكان أو في تعبير آخر ليست حاجات الأجداد مثل حاجاتنا والتي سوف تختلف بالطبع عنها حاجات الأحفاد.

2. الموارد الاقتصادية:

يمكن تعريف الموارد الاقتصادية بأنها: كل ما يمكن أن يستخدم أو يعد للاستخدام اقتصاديا من أجل اشباع الحاجات البشرية حاليا أو مستقبلا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

وبما أن الإنسان يعيش في عالم ندرة و الوسائل التي يملكها لإشباع حاجاته محدودة دائماً، فهو دائما يعاني من مشكلة اقتصادية تمثل أهم أوجهها في ما يلي: أن الموارد التي يتصرف فيها إما أن تكون غير كافية لإشباع كل حاجاته في وقت معين، وإما أن تكون موزعة توزيعاً مكانياً سيئاً حيث تتوافر في أماكن معينة وتشح في أماكن أخرى. وحتى لو كانت الموارد التي يتمتع بها الإنسان وفيرة للغاية فإن الإنسان يظل محصوراً بعامل الوقت، وهو أكثر نعم الله على الإنسان ندرة، كما أن أغلب الموارد لا تصلح بصورتها الأولية الموجودة في الطبيعة لإشباع الحاجات بشكل مباشر مما يفرض على الفرد أن يسلك سلوكا اقتصاديا وذلك بالاختيار بين حاجاته المتعددة ذات الأهمية القصوى (بغرض إشباعها) وبين استخدام الموارد المحدودة بأفضل طريقة ممكنة للحد من تفاقم المشكلة الاقتصادية.

ملاحظة: المقصود بالندرة في عالم الاقتصاد هي الندرة النسبية للموارد وذلك بالنسبة للحاجات الإنسانية، فمشكلة الندرة تتوقف على

العلاقة بين الموارد والحاجات، أي الندرة تعبر عن محدودية الموارد والوسائل التي يملكها الإنسان في مواجهة حاجاته ورغباته المتزايدة من وقت لأخر.

ونظرا لصعوبة حصول الإنسان على كل ما يحتاجه دفعة واحدة أو مرة واحدة على كل شيئ يحتاجه مرة واحدة، أو في وقت واحد كان عليه أن ضرورة اتخاذ قرار بالاختيار بين شيئين أو أكثر، **وعليه فالاختيار هو**: المفاضلة بين تلبية عدة حاجات بواسطة سلعة معينة أي اختيار أي الحاجات أولى بالإشباع من خلال ما هو متاح من موارد. فللوصول إلى هدف معين أو إشباع حاجة معينة فإن عليه أن يضحي أو يتنازل عن إشباع حاجات أخرى ضرورية حيث لا تكفي الوسائل المتاحة له لتحقيق كل أهدافه. وكل اختيار يتضمن في نفس الوقت تضحية أو تكلفة الفرصة. وهذا ما يطلق عليه في علم الاقتصاد **تكلفة الفرصة البديلة**.

3. القوانين الاقتصادية:

تتفاوت القوانين الاقتصادية من حيث الأهمية داخل النظام الاقتصادي الواحد، كما قد يكون لقانون اقتصادي أهمية كبرى في ظل نظام اقتصادي معين، كالنظام الرأسمالي ، ويفتقد جزءاً كبيراً من أهميته في ظل نظام اقتصادي أخر . كما أنه في حدود النظام الاقتصادي الواحد تتفاوت القوانين الاقتصادية في أهميتها. فهناك منها الرئيسي الذي يفسر الظواهر والعلاقات الرئيسية أو الأساسية التي تبرز جوهر النظام، وهناك القانون الاقتصادي الثانوي الذي يفسر جانبا محدودا أو جزءا من جوانب العلاقات والظواهر الاقتصادية التي يتكون منها النظام. وأهم ميزة تتصف بها القوانين الاقتصادية أنها نسبية التطبيق، أي تغيرها بتغيير الزمان والمكان، فالقوانين الاقتصادية التي تتطبق في بلد متقدم قد لا تتطبق في بلد متخلف، وتلك التي تتطبق في بلد رأسمالي قد لا تتطبق في بلد ذات نظام اقتصادي اشتراكي. فالثبات والاستقرار الذي يتصف بهما القانون الطبيعي، نجدهما نسبيان للقانون الاقتصادي.

4. الإنتاج:

يقصد بالإنتاج العملية التي يتم من خلالها خلق المنفعة التي لم تكن موجودة من قبل، فمن خلال عملية الإنتاج يقوم الأفراد بتكييف الموارد الطبيعية وتغيير أشكالها وخصائصها من أجل الحصول على السلع والخدمات لإشباع حاجاتهم ، فالإنتاج يتضمن عمليات تحويل وعمليات نقل الموارد الاقتصادية وقد يكون إنتاج مادي(سلع) أو إنتاج غير مادي(خدمات).

حيث يُعتبّر إشباع الرغبة الإنسانيّة وحاجاتها الحّل الاقتصادي الأول لأي مشكلة، ويشار إلى أن عمليّة الإشباع هذه لا تأتي بشكل مباشر بواسطة البيئة المحيطة أو الطبيعة؛ إنما يتطلب الأمر اتخاذ إجراءات وممارسات عدة تتمثل بالتحويل والتغيير على بعض الموارد المتاحة لتصبح مفيدة وصالحة للاستخدام البشري، وتتمثل أهم عناصر الإنتاج فيما يلي:

- العمل والنشاط أو الجهد الذي يبذله الإنسان خلال مرور السلع والخدمات في مراحل العمليّة الإنتاجيّة.
- الطبيعة تشمل كافة ما على الأرض، وما في باطنها من موارد طبيعيّة تتطلب التحويل والتصنيع للاستفادة منها، كالأرض، والغابات، ومصايد الأسماك، والمناجم، وغيرها.
- رأس المال وهو لا يقتصر على النقود فقط بل يشمل أيضاً على كافة العناصر التي تدعم العملية الإنتاجية كالآلات و الوسائل الضرورية للعملية الإنتاجية.

أنواع الإنتاج: نفرّق بين نوعين رئيسيين من الإنتاج هما:

- الإنتاج المادي: يتخذ هذا النوع من الإنتاج عدة أشكال كالإنتاج الزراعي، وصناعة الآلات والأجهزة المختلفة، والملابس والطائرات وغيرها؛ أي بشكل عام إنتاج أي شيء ملموس يمكن الاستفادة منه.
- الإنتاج المعنوي(الخدمات): أو المعروف بالإنتاج غير المادي(الخدمات المختلفة)، ويشمل كافة السلع المُنتجة سواء كانت استهلاكيّة أم إنتاجيّة لإشباع الرغبات والحاجات الإنسانيّة البحتة، كالنقل التعليم والعلاج وغيرها.

- **خامساً : النقود:**

تعريف النقود : هي كل ما يتمتع بقبول عام في التداول، أي بقبول كل أفراد المجتمع كوسيلة لمبادلة السلع والخدمات وتعتبر مقياسا للقيم ومستودعا لها، وهي جزءا لا يتجزأ من النشاط الاقتصادي. حيث ظهرت النقود للقضاء على صعوبات المقايضة من ناحية ، ولتسهيل عمليات التبادل التي أزداد حجمها زيادة كبيرة من ناحية أخرى ،ومن خلال هذا التطور الذي كان يأتي دائما لكي يلبي حاجات المجتمع ، يمكن إجمال وظائف النقود في ما يلي :

- هي وسيط للتبادل؛ – هي مقياس مشترك للقيمة؛ – – تستخدم كمعيار للمدفوعات الآجلة (كشيكات وسندات)
- تستخدم كمستودع للقيمة(أي يمكن خزنها وإنفاقها في فترات لاحقة بدل خزن السلع والخدمات التي يمكن أن تتلف عند خزنها لفترات طويلة)

ويشترك جميع أفراد المجتمع في استخدامهم للنقود في حياتهم اليومية ، فالكل يعمل من أجل الحصول على النقود ، والكل يقبل التخلي عن جزء منها للحصول على السلع والخدمات التي يحتاجها . ومع تطور استعمال النقود تطورت أشكالها وأنواعها ، من النقود المعدنية إلى النقود الورقية ثم إلى النقود المصرفية (الشيكات) ، وتشترك جميعها في قبول جميع أفراد المجتمع بقبولها في التعامل .

وأدى انتشار عملية المقايضة وزيادة الإنتاج وتقسيم العمل أن بدأ المنتج لا يعيش على ناتج عمله فقط وإنما على عائد عمله الذي وجهه لإنتاج السلع لغرض المبادلة (المقايضة) في المرحلة الأولى ثم بهدف مبادلة السلع بنقود في مرحلة لاحقة ، ومن هنا أخذت النقود تلعب دورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

حيث كان الأفراد في العصور البدائية ينتجون السلع والخدمات البسيطة من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي ، ولكن مع تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية وظهور التخصص في أنتاج السلع والخدمات وتقسيم العمل ، بدأ الأفراد يتبادلون السلع والخدمات المنتجة الزائدة عن احتياجاتهم عن طريق المقايضة ، وبما أن المقايضة تحتاج إلى سوق تتقابل فيه رغبات المنتجين (استنادا لقانون العرض والطلب) ونظرا لعدم تحقق بعض أو كل تلك الرغبات ، واجهت عملية المقايضة بعض الصعوبات التي تمثلت في صعوبة توافق رغبات ا لمنتجين المتبادلين ، أي في رغبة كل طرف في الحصول على السلع المقدمة من الطرف الأخر سواء من حيث الكمية أو النوعية ، مما أدى إلى تطور عملية المقايضة ، تمثل هذا التطور بظهور النقود المعدنية كشكل أخر من أشكال المقايضة . وهذا يعني أن النقود ظهرت لتلافي صعوبات المقايضة من جهة ، ولتسهيل عمليات تبادل السلع والخدمات المنتجة من جهة أخرى .

6. الاستهلاك:

الاستهلاك هو استخدام سلع أو التمتع بخدمات وذلك من أجل إشباع الحاجات الاقتصادية المختلفة مثال: استهلاك الخبز للتخلص من شعور الجوع، ويمكن النظر إلى الاستهلاك على أنه الهدف أو الغاية الأساسية لكل الأنشطة الاقتصادية، ويرتبط الاستهلاك ارتباطا وثيقا بعملية الإنتاج، لأنه يعبر عن الاستفادة من منتج حالي أو منتج سابق واستغلال منفعته.

- وللاستهلاك دور أساسي في تحريك العجلة الاقتصادية إذ أن الاستثمارات وفرص العمل هما أمران متعلقان أساسا بحجم الطلب الكلي على السلع والخدمات، للإشارة فإن الاستهلاك يعتمد بشكل كبير على الدخل وتختلف نسبة الاستهلاك من مجتمع لأخر فهناك مجتمعات تميل أكثر إلى الاستهلاك وبعض المجتمعات الأخرى ترتفع فيها نسبة الادخار.

ملاحظة: الادخار يقصد به فائض الدخل عن الاستهلاك، أي أنه الفرق بين الدخل وما ينفق على سلع الاستهلاك والخدمات .